



إعلان تونس

الصّادر عن الاجتماع الإقليمي رفيع المستوى حول تعليم اللاجئين في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية

نحن ممثلو الدول العربية¹ وممثلو المنظّمات الدولية والإقليمية² والخبراء المعنيّون المشاركون في الاجتماع الإقليمي "التعليم من أجل اللاجئين في المنطقة العربية: التحديات والآفاق المستقبلية"، المنعقد بالتعاون والتنسيق بين المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) يومي 18 و19 أيار/مايو 2017 في مقر منظمة الألكسو بتونس،

إذ نشير إلى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، والإطار الشامل للاستجابة للاجئين الملحق به، الذي صدر بالتوازي مع أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 أيلول/سبتمبر 2016، والذي أكّد الأهمية الدائمة لنظام الحماية الدولية، وسلم بأن الاستجابة للاجئين مسؤولية دولية مشتركة،

وبالإشارة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

¹ الدول المشاركة: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتّحدة ومملكة البحرين والجمهورية التونسية والمملكة العربية السعودية وجمهورية السودان وجمهورية العراق ودولة فلسطين وجمهورية القمر المتّحدة ودولة الكويت والجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا وجمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية اليمنية.

² المنظّمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المشاركة: جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) ومجلس وزراء الداخلية العرب (الأمانة العامة) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة ومعهد جوته والجامعة الأمريكية ببيروت والمجلس النرويجي للاجئين ومؤسسة الشيخ عيد الخيرية والهلال الأحمر التونسي.

وبالتمسك بالتقاليد العربية ومبادئها والتزامها القويّ بحماية اللاجئين، وبالالتزامات والتعهدات الدولية والإقليمية في توسيع نطاق الحماية المنقذة للحياة والسلامة والخدمات المقدّمة إلى أعداد غير مسبوقة من اللاجئين والنازحين قسراً في المنطقة العربية.

وإدراكاً للتأثير السلبيّ للظروف الاستثنائية التي تمرّ بها بعض الدول العربية على ما تمّ تحقيقه في إطار الهدف الرابع المتّصل بالتّعليم ضمن أهداف التنمية المستدامة،

واعترافاً بأنّ الحرب والصراعات في المنطقة يمكن أن تحرم أجيالاً كاملة من الحصول على التّعليم، واعترافاً أيضاً بالأثر المدمر لحالات الطوارئ والنزوح القسريّ للفئات السكانية على التّطبيق الكامل للحقّ في التّعليم.

وإذ نشير إلى كون التّعليم حقّاً أساسياً من حقوق الإنسان، وأنّه عامل جوهري في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمساواة بين الجنسين، وإلى أنّ على الدول تأمين التّعليم العام المجانيّ الجيد للجميع، خاصة للاجئين والنازحين داخلياً والفئات الأكثر حرماناً من الفتيان والفتيات، وذلك دون أن تتخلى الجهات الدوليّة المسؤولة عن تعليم اللاجئين الفلسطينيين عن مسؤوليّتها تجاههم،

وتأكيداً على الحاجة إلى متابعة تنفيذ غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة من خلال سياسات التّعليم العربيّة لتحقيق جودة التّعليم بحلول عام 2030، مع الاعتراف بالتّقدّم الذي تمّ إحرازه في تعليم الطّفولة المبكرة والتّعليم الابتدائيّ، والتّحسّن الملحوظ في مجال تكافؤ الفرص بين الجنسين في التّعليم، وكذلك ما تضمّنه إعلان عمّان الصادر عن القمّة العربيّة في مارس 2017 من اعتبار أنّ المساعدة في تلبية الاحتياجات الحيائيّة والتّعليميّة للاجئين استثماراً في مستقبل آمن للمنطقة والعالم.

واعترافاً بسخاء العديد من الدول العربية في الاستضافة والتضامن وتقديم الدعم لملايين اللاجئين وطالبي اللجوء، حيث وفّرت لهم غالباً فرص الحصول على التّعليم والخدمات الأخرى على الرغم مما يمثّله ذلك من ضغط شديد على مواردها، مما أسهم في إحراز تقدّم كبير في تخفيض عدد الأطفال اللاجئين خارج المدارس في المرحلة الابتدائية.

واستناداً إلى المداولات التي جرت خلال الاجتماع، حيث عقدت مناقشات حول سبل التصدي للتحديات المتعلقة بتعليم اللاجئين في المنطقة العربية، كما عرضت الدول الأعضاء التحديات العملية التي تواجهها بلدانها، فضلاً عن الحلول الممكنة التي يمكن تطبيقها في السياق الوطني والعربي، فقد تم تحديد فرص التعاون بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى استجابات متكاملة تعالج التعليم العام والتعليم العالي في حالات النزوح الحالية بروح التضامن والمسؤولية المشتركة.

- نؤكد حق كل لاجئ ونازح في تعليم منصف وجيد بدءاً من الطفولة المبكرة وحتى التعليم العالي، تحقيقاً للهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.
- نعلن حرصنا على الحد من جميع أشكال الاستبعاد وعدم المساواة في التعليم، بما في ذلك دمج اللاجئين تربوياً في النظم التعليمية والخطط القطاعية الوطنية لتلبية احتياجاتهم وفقاً للإمكانيات والموارد المتاحة، وعلى توفير خيارات مرنة للتعليم لتلبية مختلف الاحتياجات.
- ندعم السياسات والخطط التعليمية الرامية إلى تقليص الفوارق بين الجنسين، بما في ذلك إتاحة الفرص المتكافئة في تدريب المعلمات والمعلمين، ومعالجة الممارسات الثقافية التمييزية، وضمان التغذية المتكافئة، وتوفير المرافق الصحية، وإتاحة المنح الدراسية.
- نؤكد على الحاجة إلى وضع سياسات شاملة لتوظيف المعلمين ورعايتهم وتدريبهم على أساليب التعليم الفعالة وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاجئين والنازحين قسراً.
- ندعو إلى انتهاج السياسات والأطر القانونية والاستراتيجيات على الصعيد الوطني والعربي لتوفير الموارد التعليمية الكافية بما في ذلك مواد التعليم والتعلم المتاحة للاجئين والنازحين قسراً.
- نؤكد على أهمية ضمان حصول جميع الأطفال والراشدين، لاسيما الإناث، على التعليم المستمر مدى الحياة، ومحو الأمية الوظيفية، ودعم برامج المهارات المطلوبة للحياة والعمل.

- نسعى إلى تلبية الاحتياجات اللغوية للأجئيين والنازحين قسراً، إضافة إلى اللغة العربيّة، والتّكبير في تعليمها.
- إدراكاً منّا لمحدودية الموارد، والحاجة إلى التحسين المستمر والحوكمة الرّشيدة وإدارة النّظم التعليميّة، فإنّنا نؤكّد أنّ الحكومات والجهات المانحة، دولاً ومنظّمات ووكالات، هي المسؤولّة على تمويل تعليم اللّاجئيين والنازحين قسراً على نحو يتّسم بالكفاءة والإنصاف والاستدامة.
- ندعو الجهات التّشريعيّة في الدّول المستضيفة والمانحة إلى تخصيص الميزانيات الكافية للتّعليم وبالأخصّ لتعليم اللّاجئيين والنازحين قسراً ما أمكنها ذلك.
- نشمّن دور المجتمعات ومنظّمات المجتمع المدنيّ في دعم تعليم اللّاجئيين والنازحين قسراً وحمايتهم.

تونس، مقرّ الألكسو في 19 مايو 2017